

تقدير موقف

فينيق  
PHOENIX



إصدار:  
مركز فينيق للبحوث والدراسات الحقلية

الانتقال للمرحلة الثانية من خطة ترامب لوقف  
الحرب على غزة

"التحديات الأمنية والسيناريوهات المحتملة"

د. منصور أبو كريم  
باحث في الشؤون السياسية

غزة - فلسطين - 2026

تقدير موقف:

**الانتقال للمرحلة الثانية من خطة ترامب**

**لوقف الحرب على غزة**

**"التحديات الأمنية والسيناريوهات المحتملة"**

إعداد:

**د. منصور أبو كريمة**

باحث في التنمية الشؤون السياسية



منشورات مركز فينيق للبحوث والدراسات الحقلية

غزة - فلسطين

2026

## رؤيتنا

مؤسسة فلسطينية مستقلة غير ربحية، تأسست في إطار مسؤوليتها تجاه المجتمعات الفلسطينية لتلبية احتياجاتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية من خلال تقديم خدمات بحثية عميقة، تعمل على تمكين المجتمع الفلسطيني على المستوى الفردي والجماعي، ومعالجة تحدياته المختلفة. يعمل المركز على استخدام أساليب متنوعة لجمع البيانات الكمية والنوعية لمعالجة الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها المجتمع الفلسطيني، من خلال عدة برامج ومشاريع بحثية سنوية وشهرية لتقديم تصوّرات علمية وعملية لصانع القرار الفلسطيني. من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة التحديات المختلفة.

## رسالتنا

دعم كافة الجهات والشرائح الفاعلة في المجتمع الفلسطيني وصناع القرار الفلسطيني بدراسات حقلية ودقيقة، مبنية على مسوحات علمية ومنهجية، تتسم بالشفافية والمصداقية والحيادية في كافة التخصصات والمجالات الحيوية.



## فهرس الموضوعات

2.....	رؤيتنا.....
2.....	رسالتنا.....
3.....	فهرس الموضوعات.....
5.....	مقدمة:.....
6.....	أولاً: ماهية خطة ترامب:.....
8.....	ثانياً: التحديات الأمنية في الانتقال للمرحلة الثانية من خطة ترامب:.....
12.....	ثالثاً: التحديات السياسية والإنسانية:.....
14.....	رابعاً: السيناريوهات المحتملة:.....
17.....	خاتمة:.....

## ملخص الورقة:

تُقدِّم هذه الورقة قراءةً تحليليةً للتحديات السياسية والأمنية التي تُعيق الانتقال إلى المرحلة الثانية من خطة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لوقف الحرب على غزة، والتي تضمّنت إعادة ترتيب إدارة القطاع عبر نزع سلاح الفصائل، وتشكيل إدارة مدنية محلية، وفرض وصاية دولية انتقالية.

وتُشير الورقة إلى أنّ غياب التوافق الفلسطيني، واستمرار الانقسام، ورفض الفصائل وعلى رأسها حركة حماس، التخلي عن سلاحها دون ضمانات واضحة، بالإضافة إلى هشاشة الحكومة الإسرائيلية، وصعوبة تشكيل قوة دولية تحظى بالقبول؛ كلّها عوامل تُعرق تنفيذ الخطة.

كما تستعرض الورقة عددًا من السيناريوهات المحتملة للانتقال إلى المرحلة الثانية، لكنّها تُرجّح سيناريو "المراوحة في المرحلة الانتقالية"، نتيجة تعقيدات الواقع السياسي والميداني، رغم الإصرار الأمريكي على تنفيذ الخطة، وتؤكد الورقة أنّ هذا الجمود قد يؤدي إلى تداعيات إنسانية واجتماعية خطيرة، ويهدّد فرص الإعمار والاستقرار في غزة. وتخلص إلى أنّ نجاح الخطة يتطلّب مقاربةً سياسيةً شاملة، تعترف بالحقوق الوطنية الفلسطينية، وتضمن مشاركةً فعليةً لجميع الأطراف في بناء حلّ سياسيٍ عادلٍ ومستدام.

## مقدمة:

تعيش القضية الفلسطينية اليوم واحدة من أكثر مراحلها تعقيداً، في ظلّ حربٍ مدمرةٍ طالت قطاع غزة منذ عام 2023، وتسببت في انهيارٍ إنساني وأمني غير مسبوق، وسط غياب أيّ أفقٍ سياسي واضح.

في هذا السياق، برزت محاولاتٍ دوليةً لوقف الحرب، من بينها خطة إدارة الرئيس ترامب، التي تضمّنت مقاربةً متعددة المراحل، تهدف إلى إنهاء الحرب عبر ترتيباتٍ أمنية وإدارية جديدة في غزة، تشمل نزع سلاح الفصائل الفلسطينية، وإقامة نظام حكمٍ مدني محلي تحت إشرافٍ دولي.

ورغم الدعم الدولي النسبي الذي لاقتة الخطة، إلا أنّها سرعان ما واجهت عقباتٍ سياسية وميدانية حالت دون تقدّمها، خاصةً مع غياب التوافق الوطني الفلسطيني، ورفض الفصائل القاطع لنزع السلاح، وتراجع ثقة الشارع الفلسطيني بأيّ حلولٍ خارجية لا تنطلق من حقوقه المشروعة، إضافةً إلى المراوغة الإسرائيلية التي ما زالت ترى إمكانية العودة للحرب؛ عقب حصولها على الأسرى الأحياء والأموات.

تسعى هذه الورقة إلى تحليل التحديات الجوهرية التي تُعرقل الانتقال إلى المرحلة الثانية من خطة ترامب لوقف الحرب في غزة، من خلال تفكيك العوامل المحلية الفلسطينية، والمواقف الإسرائيلية، والتعقيدات الإقليمية والدولية التي حالت دون تنفيذها.

كما تحاول الورقة استشراف مستقبل المشهد الفلسطيني في ظل هذا التعرُّ، ومدى إمكانية التأسيس لمسارٍ سياسي بديل يتسم بالواقعية والشمول، وتُقدِّم في هذا الإطار مجموعةً من السيناريوهات المحتملة لمآلات المرحلة الثانية، بهدف فهم التوازنات المطلوبة لضمان انتقالٍ سياسي آمن ومستقر.

## أولاً: ماهية خطة ترامب:

أعلن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية مساء الاثنين، 29 أيلول/ سبتمبر 2025، بعد لقائه مع رئيس وزراء إسرائيل بنيامين نتنياهو، عن خطته لوقف إطلاق النار في قطاع غزة، والتي أطلق عليها اسم "خطة إنهاء الحرب على غزة". ووصفها في المؤتمر الصحفي الذي أعقب لقائه بنتنياهو بأنها "أحد أعظم الأيام في تاريخ الحضارات، حيث أصبحنا قاب قوسين أو أدنى من التوصل إلى حلٍ شاملٍ وتحقيق السلام في الشرق الأوسط؛ وليس في غزة فقط"<sup>(1)</sup>.

تضمّنت الخطة عشرين بنداً على عدّة مراحل، هدفت المرحلة الأولى من الخطة إلى الوصول لهدنة فورية لوقف إطلاق النار في قطاع غزة، مع تقديم مساعدات إنسانية عاجلة للسكان المدنيين المتضررين، وترتكز الخطة على فكرة رئيسية تسعى لتحويل غزة إلى "منطقة خالية من السلاح"، مع توفير آلية انتقالية للحكم بضممانات دولية وإقليمية، تحت إشراف مباشر من الرئيس الأمريكي دونالد ترامب على هيئة دولية جديدة (مجلس السلام) تُعنى بمتابعة التنفيذ<sup>(2)</sup>.

وفي إطار الاستعداد من أجل الانتقال للمرحلة الثانية صاغت الإدارة الأمريكية مشروع قرار في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يسمح بإنشاء قوة دولية "استقرار" (International Stabilization Force/ ISF) في قطاع غزة لمدة مبدئية تبلغ سنتين، قابلة للتّمديد<sup>(3)</sup>، وينصُّ القرار أنّ هذه القوة ستعمل بالتعاون مع مجلس يُدعى Board of Peace (BoP)، وهي هيئة انتقالية تُشرف أيضاً على إدارة مؤقتة في غزة، وتندسق مع مصر وإسرائيل، وستشرف هذه القوة على نزع السلاح من غزة، وسيطلب من قوات الأمن الإسرائيلية المقترحة الإشراف على نزع السلاح من قطاع غزة، "بما في ذلك تدمير ومنع إعادة بناء البنى التحتية العسكرية والإرهابية والهجومية، بالإضافة إلى نزع أسلحة الجماعات المسلحة غير الحكومية بشكلٍ دائمٍ"، في إشارة إلى حماس وغيرها من المنظمات الفلسطينية العاملة في غزة، كما ستكلف القوة بحماية المدنيين في غزة، ودعم عمليات الإغاثة الإنسانية، وتلبية الاحتياجات اللوجستية، وتدريب ضباط شرطة السلطة الفلسطينية المتمركزين في غزة<sup>(4)</sup>.

(1) خطة ترامب لإنهاء الحرب على غزة، المحتوى والمضامين، (2025)، رام الله فلسطين، [مركز الأبحاث الفلسطيني](#).

(2) خطة ترامب لإنهاء الحرب في غزة، (30 سبتمبر 2025)، الدوحة، [الجزيرة نت](#).

(3) Michelle Nichols, (November 5, 2025) US may ask UN to mandate international force in Gaza for two years, document [shows Reuters](#):

(4) U.S. Reportedly Drafts UN Security Council Resolution for Establishment of International Stabilization Force in Gaza, (November 4, 2025). [FDD](#) .

كما أعطى القرار (2803) واشنطن اليد الطولى في تشكيل طبيعة المرحلة التالية لوقف إطلاق النار، من خلال الإشراف على انتشار قوة دولية متعددة الجنسيات، يتم اختيار قيادتها وهيكلها العملياتي بدعم وتوجيه أمريكي مباشر، وقد حدّد القرار مجموعة من الخطوط العامة التي تُنظّم صلاحيات المجلس ومسؤولياته خلال المرحلة الانتقالية؛ وهي على النحو التالي<sup>(1)</sup>:

- صلاحيات سياسية وإدارية: تشمل وضع الإطار العام للحكم الانتقالي في غزة، والإشراف على اللجنة الفلسطينية التكنوقراطية، وتمثيل غزة الانتقالية بصفة قانونية دولية، وإعداد تقارير دورية لمجلس الأمن (كل 6 أشهر).

- صلاحيات اقتصادية ومالية: تشمل تنسيق التمويل الدولي لإعادة الإعمار، وإنشاء آليات مالية وصناديق تمويل (بالتعاون مع البنك الدولي)، وإدارة الأموال المخصصة للإعمار عبر آليات يحكمها المانحون.

- صلاحيات إنسانية وخدمية: تشمل تأمين دخول المساعدات ومنع تحويلها لأغراض عسكرية، والإشراف على الخدمات العامة والبلديات والصحة والتعليم.

- صلاحيات أمنية مشتركة: وتشمل القيادة الاستراتيجية للقوة الدولية لتحقيق الاستقرار (ISF)، وتحديد معايير الاستقرار المطلوبة لانسحاب الجيش الإسرائيلي، والإشراف على برامج تدريب الشرطة الفلسطينية.

- صلاحيات خاصة بالحركة والمعابر: وتشمل تنظيم حركة الأشخاص والبضائع بما ينسجم مع الخطة الشاملة، والتنسيق مع مصر وإسرائيل بشأن المعابر الحدودية.

لقد شكّل قرار مجلس الأمن الدولي رقم (2803) نقطة تحوّل مفصلية في مساعي إدارة ترامب لتوسيع حضورها في ملف غزة، إذ جاء القرار ليمنح غطاءً قانونياً دولياً للتدخل متعدد الأوجه - سياسياً وأمنياً واقتصادياً- في إدارة القطاع خلال المرحلة الانتقالية؛ وبموجب هذا القرار، أُعلن عن تشكيل قوة دولية لحفظ الاستقرار في غزة، بالتوازي مع إنشاء هيئة إدارة انتقالية تحت إشراف دولي مباشر، تلعب فيه الإدارة الأمريكية الدور الأبرز من حيث التخطيط والتنفيذ<sup>(2)</sup>.

(1) ياسر، مناع، (نوفمبر 2025)، غزة بين الحرب والهدنة: عن الجدل حول تشكيل القوة الدولية و"حدود دورها"، رام الله، [المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية-مدار](#).

(2) الدور المتصاعد لإدارة ترامب في قطاع غزة بين: الوساطة السياسية والطموحات الاقتصادية، (2025)، رام الله، [مركز الأبحاث الفلسطيني](#).

## ثانياً: التحديات الأمنية في الانتقال للمرحلة الثانية من خطة ترامب:

الخطة، المؤلفة من عشرين بنداً، لم تكتمل مرحلتها الأولى حتى الآن؛ بسبب عدم تسليم الفصائل الفلسطينية المسلحة في القطاع الجثة المتبقية من جثث الرهائن الإسرائيليين، وهو الأمر الذي تتذرع إسرائيل به، بغض النظر عن السبب وراء ذلك، وتتصلّل من بعض الالتزامات التي تنصّ عليها الخطة في مرحلتها الأولى، فضلاً عن إصرارها على عدم الانتقال إلى المرحلة الثانية حتى تتسلّم تلك الجثة.

وكان يُفترض بموجب خطة ترامب أن تنتهي استحقاقات المرحلة الأولى من الاتفاق في غضون (72) ساعة من توقيعه، إلا أن الفصائل الفلسطينية تقول إنها تواجه صعوبات في العثور على تلك الجثة، أو ما تبقى منها في ظل ضعف إمكانيات البحث، وصعوبة الوضع القائم في القطاع، علماً بأنّها سلّمت جميع ما لديها من الرهائن الأحياء، والأموات.

وفي المقابل تشنّ إسرائيل ضربات شبة يومية في القطاع، وتواصل سياسة الاغتيالات بحق كوادر حركة "حماس"، وسط تبادلٍ للاتهامات بين الجانبين بخرق اتفاق وقف إطلاق النار الذي تمّ التوصلُ إليه في 10 أكتوبر (تشرين الأول) الماضي بوساطة دولية، ورعاية أميركية<sup>(1)</sup>.

وطبقاً لنص اتفاق شرم الشيخ ستكون الولايات المتحدة مسؤولة عن تنفيذ مهمة مركّبة لتحقيق ثلاثة أهداف رئيسية هي: الانتقال من فراغ السلطة واحتمالات الفوضى، إلى حالة تثبيت الاستقرار الأمني والإداري، والبدء في عملية نزع سلاح حماس وغيرها من منظمات المقاومة الفلسطينية في غزة، وإقامة آلية للمراقبة العسكرية والأمنية، والبدء في إقامة حكومة محلية تُشرف على الأمن الداخلي وإدارة الخدمات العامة، والتمهيد لنقل الحكم إلى سلطة فلسطينية مُعتدلة، تُسهم في عملية صنع السلام<sup>(2)</sup>.

قال دوغلاس باندو، كبير الباحثين في معهد كيتو، والمساعد الخاص للسابق للرئيس الأميركي الأسبق "رونالد ريغان": "إنّ التحدي الأساسي أمام تطبيق المرحلة الثانية يتمثل في غياب وقف إطلاق نار حقيقي، مشيراً إلى أنّ إسرائيل انتهكت الهدنة، ما يجعل أيّ تقدّم سياسي أمراً بالغ الصعوبة"، وأضاف باندو أنّ واشنطن تواجه عدّة عقبات، "أبرزها ملف نزع سلاح (حماس)، الذي

(1) غزة: خطة ترامب على المحك مع تعثر الانتقال إلى المرحلة الثانية، (16 ديسمبر 2025)، لندن، [جريدة الشرق](#)

[الأوسط](#).

(2) إبراهيم، نور، (17 ديسمبر 2025)، السلام الملتهب في غزة: تحديات المرحلة الثانية من خطة ترامب، لندن،

[موقع عربي 21](#).

ترفضه الحركة كشرطٍ للانتقال إلى المرحلة الثانية، إضافةً إلى الخلافات حول تشكيل قوّة حفظ الاستقرار، في ظل اعتراض إسرائيل على مشاركة تركيا، وورغبتها في أن تكون القوّة غير منخرطة في أي مهام تتعلق بنزع السلاح<sup>(1)</sup>.

ترى الأوساط السياسيّة الإسرائيليّة، بحسب تقديراتٍ نشرتها صحيفة "يسرائيل هيوم"، أن أكبر تحدٍ يواجه الانتقال إلى المرحلة الثانية من اتفاق غزّة، يتعلّق بالجهة التي ستتولّى مهمة تفكيك القدرات المسلّحة لحماس؛ وبحسب تقرير الصحيفة، تبدو تركيا الدولة الوحيدة المستعدة لإرسال قوّاتٍ إلى غزّة، للمشاركة في مهمّة من هذا النوع، إلّا أنّ إسرائيل ترفض تمامًا -كما تقول "يسرائيل هيوم"- وجود قوّاتٍ تركية على الأرض في القطّاع؛ خشيةً أن يؤدي ذلك إلى أن تكتسب أنقرة نفوذًا طويل الأمد هناك، وهو ما يوصّف إسرائيلياً بـ "الخط الأحمر".

في المقابل، لا توجد أيُّ بوادر للسماح بعودة الجيش الإسرائيلي لقتال حماس، على الوتيرة التي كانت قائمةً خلال عامي الحرب في غزّة قبل التوصل لوقف إطلاق النار، فيما لا تُريد أيُّ دولة عربيّة أن تكون جزءًا من أي قوّاتٍ دوليّة يُنَاط بها محاربة حماس أو نزع سلاحها<sup>(2)</sup>.

في المقابل، تسعى "إسرائيل" للاستناد إلى مبدأ أن استمرار وجودها العسكري وتمسكها بأوراق القوّة على الأرض يمنحها قدرةً أكبر على التفاوض والحصول على مكاسب؛ هنا يبرز الدور الحيوي للوسطاء والضامنين للاتفاق، من خلال ممارسة الضغط على الولايات المتحدة لتفعيل أدواتها لإجبار "إسرائيل" على الالتزام الفوري بما تمّ الاتفاق عليه؛ إذ دون هذا الضغط، لن يكون هناك أيُّ انتقالٍ إلى المراحل المستقبلية من الاتفاق<sup>(3)</sup>.

من يراجع التصريحات الإسرائيليّة، ويُدقّق في مواقف النخبة السياسيّة، سواءً في الحكومة أو المعارضة، يكتشف أنّ إسرائيل تُخطّط للبقاء في القطّاع، وتقسيمه ليس فقطً إلى قِسْمَيْن؛ بل ربّما إلى أكثر من ذلك، على غرار تقسيم الضفّة الغربيّة التي قسّمها اتفاقيات أوسلو في سبتمبر (أيلول) 1993 إلى (3) مناطق رئيسة، فالحديث الإسرائيلي يدور حول شمال القطّاع، ووسطه، وجنوبه، وشرق "الخط الأصفر" الذي تُسيطر عليه إسرائيل، وغرب "الخط الأحمر" الذي تُسيطر عليه حماس. ولا تُخفي إسرائيل نيّتها في إنشاء "منطقة عازلة" على طول الحدود الشماليّة والجنوبيّة

(1) محللون: تعقيدات تعرقل الانتقال للمرحلة الثانية من اتفاق غزّة، (20 ديسمبر 2025)، الدوحة، الجزيرة نت.

(2) ما هي صعوبات الانتقال إلى المرحلة الثانية من اتفاق وقف إطلاق النار في غزّة؟ (11 ديسمبر 2025)، لندم،

[موقع BBC عربي](#).

(3) المرحلة الثانية لاتّفاق وقف الحرب على غزّة، المنظور الإسرائيلي وخيارات المقاومة، (15 ديسمبر 2025)،

[أنقرة، مركز رؤية للتنمية السياسيّة](#).

والشرفيّة للقطاع، مع الإبقاء على "السيطرة الأمنيّة الكاملة" على غزّة، وهو ما يُهدّد "مبادرة الرئيس ترامب" التي نصّت بوضوح على انسحاب إسرائيل من غزّة، وإعادة الإعمار دون تهجير السكّان<sup>(1)</sup>.

وبدلاً من أن يُشكّل الاتفاق فرصةً حقيقيّةً لإنهاء الحرب وإعادة غزّة إلى مسار التّعافي، يبدو أنّ إسرائيل تستثمر نقاط الغموض والفرغ في الخطّة الأميركيّة لتقديم نُسخها الخاصّة منها: نسخة تضمّن استمرار السيطرة العسكريّة، والإبقاء على التشوّهات التي خلفتها الحرب كأمر واقع، من دون أن تدفع ثمنًا سياسيًا أو أخلاقيًا، لحصارها الطويل<sup>(2)</sup>.

وبصرف النظر عمّا يُطرح من أفكارٍ عديدة، تتعلّق بتخزين أو تجميد السلاح، أو وضعه في حوزة دولةٍ أو مجموعةٍ دول، أو حتّى تسليمه لسلطةٍ فلسطينيّةٍ أيًا كانت، وغيرها من الأطروحات، فإنّ إسرائيل ستظلّ تَضَع هذا الملفّ محورًا رئيسيًا في أي مفاوضاتٍ مطروحة، ولن تتخلّى عن هذا المطلب في أي مفاوضاتٍ حالّيّةٍ أو مُنتظرة، فكلُّ ما تسعى إليه إسرائيل هو أن تبقى موجودةً في غزّة على المدى الطويل، ما يُمكنها من استمرار العمل العسكري<sup>(3)</sup>.

كما أنّ جهود إدارة ترامب حول تشكيل قوّة استقرارٍ دوليّةٍ ما زالت تُراوح مكانها، فعلى الرغم من المساعي الكبيرة التي تقوم بها هذه الإدارة لتشكيل هذه القوّة إلّا أنّها لم تنجح حتّى الآن في تكوينها، وقال مسؤولون أميركيون: "إنّ إدارة ترامب تسعى إلى تشكيل قوّة متعددة الجنسيات، قوامها نحو (10) آلاف جندي، تعمل تحت قيادة جنرالٍ أميركي؛ بهدف تحقيق الاستقرار في غزّة"، مع إقرارهم بأنّ استكمال جاهزية هذه القوّة قد يستغرق معظم العام المقبل.

وأشارت وسائل الإعلام الأميركيّة إلى أنّ عدم التزام أي دولةٍ أجنبيّةٍ حتّى الآن بإرسال قوّة؛ يعود جُزئيًا إلى تحفّظاتٍ تتعلّق بإمكانية توسّع مهمّة القوّة لتشمل نزع سلاحٍ مقاتلي حركة حماس، ووفقًا لمسؤولين أميركيين، طلبت وزارة الخارجية الأميركيّة رسميًا، من أكثر من 70 دولةً تقديم مساهماتٍ عسكريّةٍ أو ماليّةٍ لهذه القوّة الأمنيّة، ولفّت مسؤولٌ أميركيٌّ إلى أنّ "19 دولةً ردّت مُعربةً عن اهتمامها بالمساهمة بقوّة، أو بتقديم أشكالٍ أُخرى من الدّعم، مثل توفير المعدات أو وسائل النقل أو الدّعم اللوجستي"<sup>(4)</sup>.

(1) أيمن، سمير، (14 نوفمبر 2025)، 10 تحديات أمام "المرحلة الثانية" في غزّة، [مركز الدراسات العربيّة والأورسيّة](#).

(2) أحمد، الطناني، (16 ديسمبر 2025)، المرحلة الثانية بين التعطيل الإسرائيلي والحسابات الأميركيّة: قراءة في مستقبل اتفاق غزّة، بيروت، [مؤسسة الدراسات الفلسطينيّة](#).

(3) طارق، فهي، (12 ديسمبر 2025)، إشكاليات المرحلة الثانية من خطة ترامب، أبو ظبي، [جريدة الاتحاد الإماراتية](#).

(4) حسن الورفلي، (15 ديسمبر 2025)، جهود أميركيّة لتشكيل «قوة استقرار» في غزّة، أبو ظبي، [جريدة الاتحاد الإماراتية](#).

في هذا الإطار عقدت القيادة المركزية في الجيش الأمريكي مؤتمراً في قطر بمشاركة ممثلين عن (40) دولة، معظمهم ممثلون عسكريون، بهدف بلورة قائمة الدول التي ستشارك في قوة الاستقرار الدولية المزمع على نشرها في غزة، ضمن المرحلة الثانية من خطة ترامب، وأشارت هيئة البث إلى أن المؤتمر سيشهد مشاركة دول أعلنت بالفعل استعدادها لإرسال قوات إلى القطاع، إلى جانب دول ما زالت مترددة في الإقدام على هذه الخطوة، إضافة لعدد من الدول الأوروبية في مقدمتها إيطاليا، وقد ناقش المؤتمر مهام تلك القوة، وما إذا كانت ستعمل بالقوة في مناطق تخضع لسيطرة "حماس" بهدف نزع سلاحها، أم في مناطق خاضعة لسيطرة الجيش الإسرائيلي<sup>(1)</sup>.

وتشمل مهامها الأساسية: 1. تأمين المناطق الحدودية. 2. استقرار الأوضاع لا سيما الأمنية داخل غزة. 3. ضمان تنفيذ عملية نزع السلاح الكامل للقطاع. 4. منع إعادة بناء البنية التحتية العسكرية والهجومية. 5. نزع سلاح الفصائل المسلحة غير الحكومية بشكل دائم. 6. حماية المدنيين ودعم العمليات الإنسانية. 7. تدريب ودعم الشرطة الفلسطينية الجديدة. 8. التنسيق مع الدول المعنية لضمان الممرات الإنسانية. 9. تنفيذ أي مهام إضافية ضرورية لإنجاح الخطة الشاملة. 10. مساعدة مجلس السلام في مراقبة تنفيذ وقف إطلاق النار<sup>(2)</sup>.

نقلت "واشنطن بوست" عن مسؤولين أن خطة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لنشر قوة دولية في غزة تواجه صعوبة في التنفيذ، مضيفاً أن هناك تساؤلات جوهرية لا تزال قائمة بشأن نزع السلاح<sup>(3)</sup>.

لكن رغم كل هذه التحديات تظل إمكانية الانتقال للمرحلة الثانية من الاتفاق محتملة، خاصة أن إدارة ترامب لديها إصرار على المضي قدماً في هذا الاتفاق، حيث يرى ريتشارد وايتز، مدير مركز التحليل السياسي العسكري في معهد هيدسون، أن إدارة الرئيس دونالد ترامب تتسم بمرونة فريدة في التعامل مع النزاعات الإقليمية؛ فالرئيس، وفق "وايتز"، يميل إلى تعديل أي اتفاقيات أو خطط إذا اقتضت الضرورة، كما ظهر في وساطاته بين أوكرانيا وروسيا، وقد يمتد هذا النهج ليشمل قضايا الضفة الغربية وغزة، ويؤكد "وايتز" أن ترامب يركز على فن الصفقة أكثر من الالتزام بالمبادئ السياسية التقليدية، وهو ما يميز إدارته عن السابقين<sup>(4)</sup>.

(1) غزة: خطة ترامب على المحك مع تعثر الانتقال إلى المرحلة الثانية، (16 ديسمبر 2025)، لندن، [جريدة الشرق الأوسط](#).

(2) ياسر، مناع، (نوفمبر 2025)، غزة بين الحرب والهدنة: عن الجدل حول تشكيل القوة الدولية و"حدود دورها"، رام الله، [المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية-مدار](#).

(3) International force at heart of Trump's Gaza plan struggles to find takers, (November 29, 2025),

[The Washington Post](#).

(4) اتفاق غزة بين شبح الانهيار وضغوط الانتقال للمرحلة الثانية، (25 ديسمبر 2025)، أبو ظبي، [قناة سكاي نيوز عربية](#).

### ثالثاً: التحديات السياسيّة والإنسانيّة:

تتمثّل أبرزُ التحدياتِ السياسيّةِ التي تواجهُ الانتقالَ إلى المرحلةِ الثانيةِ من خطةِ الرئيسِ ترامبِ في استمرارِ الانقسامِ الفلسطينيّ الداخلي، وغيابِ الحدِ الأدنى من التوافقِ الوطنيِ حولَ مستقبلِ الحكمِ في قطاعِ غزّة؛ فبعدَ سنواتٍ طويلةٍ من الانقسامِ بينَ حركتيّ فتح وحماس، جاءتْ حربُ 2023 – 2025 لتعمّقَ هذا الشرخ، وتزيدَ من هشاشةِ النظامِ السياسيّ الفلسطينيّ؛ وفي ظلّ غيابِ رؤيةٍ موحّدة، ومؤسساتٍ سياسيّةٍ فاعلة، يصعبُ تنفيذُ أيّ خطةٍ تتطلّبُ سلطةً مركزيّةً قويّةً قادرةً على فرضِ النظامِ وتوحيدِ المؤسساتِ، كما أنّ الخلافاتِ الحادّةَ حولَ قضايا جوهريةٍ مثلَ سلاحِ المقاومة، وإعادةِ هيكلةِ الأجهزةِ الأمنيّةِ، لا تزالُ عقبةً كبرى تُعرقِلُ أيّ مسارٍ انتقاليّ.

غيابِ الرؤيةِ الفلسطينيّةِ الموحّدةِ للتعاملِ مع متطلّباتِ المرحلةِ الثانيةِ الحرجةِ والمعقّدة، بما يُساهمُ في تشكيلِ لجنةٍ إداريّةٍ التي يُفترضُ أن تقوّدَ الإطارَ السياسيّ والإداري للمرحلةِ التاليةِ – فهي الأخرى تُعاني من غيابِ التوافقِ الداخلي والإقليمي، فإسرائيل تريدُ إدارةً محليّةً منزوعةً الصلّاحيات، تعملُ بصفتها هيئةً تنفيذيّةً لا تمتلكُ قدرةً على اتخاذِ القرار، بينما ترغِبُ واشنطنُ في إدارةٍ تُسندُ إلى السلطةِ الفلسطينيّةِ بعدَ "إصلاحها"، ويمنحها واجهةً لإدارةِ القطاعِ.

في المقابل، ترى الأطرافُ الفلسطينيّةُ أنّ الحكمَ الانتقاليّ يجبُ أن يُحافظَ على الحدِ الأدنى من التمثيلِ الوطني، وجزءٍ من النظامِ السياسيّ الفلسطينيّ الرسمي، وألاّ يتحوّلَ إلى صيغةٍ تُستخدمُ لفرضِ إدارةٍ سياسيّةٍ لا تُعبّرُ عن الإرادةِ الفلسطينيّةِ<sup>(1)</sup>.

وهنا تبرزُ أيضاً إشكاليّةُ غيابِ المرجعيّةِ السياديّةِ الفلسطينيّةِ على غزّة، بعدَ نقلِ هذهِ السيادةِ إلى مجلسِ السلامِ وليس للأممِ المتحدة، دونَ وجودِ ضماناتٍ واضحةٍ وواقعيّةٍ لعودةِ السلطةِ الفلسطينيّةِ لحكمِ القطاعِ في المستقبل؛ ممّا يزيدُ من تعقيدِ المشهدِ السياسيّ، ويُعمّقُ مخاوفَ الفصائلِ الفلسطينيّةِ من السيطرةِ الخارجيّةِ على غزّة، وتذويبِ القضبيّةِ الفلسطينيّةِ من خلالِ الوصايةِ الدوليّةِ<sup>(2)</sup>.

في مقالٍ "المارك إربان" بصحيفة "صنداى تايمز البريطانية" يشرح إربان -الذي كان مراسلاً لشؤون الدفاع في بي بي سي- أنّ خطةِ ترامبِ ذات الـ (20) بنداً لم تحظْ بموافقةٍ كاملةٍ؛ لا من الحكومة

(1) أحمد، الطناني، (16 ديسمبر 2025)، المرحلة الثانية بين التعطيل الإسرائيلي والحسابات الأميركية: قراءة في

مستقبل اتفاق غزّة، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

(2) حسن، لافي، (24 نوفمبر 2025)، غزّة بعد عامين من الحرب: استحقاقات التسوية وتحديات تجاوز

تداعياتها، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات.

الإسرائيلية ولا من القوى السياسيّة الفلسطينيّة. فبعيداً عن وقف إطلاق النار، وتبادل الرهائن والسجناء، واستئناف دخول المساعدات، وهناك بنودٌ أخرى؛ على سبيل المثال: الجهة التي ستدير القطاع، ونزع سلاح حماس، والقوات الدوليّة والانسحاب الإسرائيلي الكامل، وهي بنودٌ بقيت "محلّ مناوراتٍ جارية" وفق المقال؛ فمثلاً على الرغم من أنّ حماس لمّحت إلى إمكانية تخليها عن أسلحةٍ ثقيلة كقاذفات الصواريخ وقذائف الهاون، إلّا أنّها لم توافق قط على التخلّص من أسلحتها النارية، والرأي السائد داخل حماس هو الاحتفاظ بأسلحتها إلى حين قيام دولة فلسطينيّة<sup>(1)</sup>.

وعلى هذا، فإنّه رغم التفاؤل بانتقال خطة ترامب للسلام في غزة إلى المرحلة الثانية، فإنّ هناك تحدياتٍ كثيرةٌ يتعيّن التغلّب عليها من أجل توفير الشروط الضرورية للنجاح؛ أوّل هذه الشروط هو المحافظة على استقرار وقف إطلاق النار، وإلزام إسرائيل بوقف هجماتها، الشرط الثاني هو إعلان تشكيل مجلس السلام، والهيئة التنفيذية الإداريّة، وتشكيل قوّة الاستقرار الدوليّة مع تحديد إطار واضح لمهمّتها، وتحديد برنامج الانسحاب الإسرائيلي من المناطق المحتلّة في القطاع، والشرط الثالث هو توفير مقومات البدء في برنامج الإعمار وإعادة البناء، ثمّ تأتي بعد ذلك مسألة جمع سلاح حماس، وآليات الوصول إليه بواسطة الشرعيّة الفلسطينيّة<sup>(2)</sup>.

في هذا السياق، قال نائب وزير الخارجية الأمريكي السابق لشؤون الشرق الأوسط، والخبير حالياً بالمجلس الأطلسي السفير "ديفيد ماك"، "إنّ لديه شكوكاً جديةً في أنّ خطة ترامب الشاملة لغزة ستقدّم نحو ما تضمّنته من حلّ الدولتين النهائي"، وأوضح أنّه "سيتعين على فانس وويتكوف وكوشنر أن يطلبوا من إسرائيل أكثر بكثير ممّا تنوي حكومتها الحاليّة برئاسة بنيامين نتنياهو وشركائه في الائتلاف اليميني تقديمه، وما لم يطرح شركاء واشنطن العرب، بالإضافة إلى تركيا، حججاً قويّةً لترامب للاستمرار في المراحل التالية، فإنّ الخطة ستفكّك"<sup>(3)</sup>.

(1)Mark, Urban, (December 13, 2025)Phase two of the Gaza peace plan may prove impossible, [The Sunday Times](#).

(2) إبراهيم، نور، (17 ديسمبر 2025)، السلام الملتهب في غزة: تحديات المرحلة الثانية من خطة ترامب، لندن، [موقع عربي 21](#).

(3) محمد، المنشاوي، (20 أكتوبر 2025)، خمسة تحديات تعقّد جهود مبعوثي ترامب لترميم اتفاق غزة، الدوحة، [الجزيرة نت](#).

## رابعاً: السيناريوهات المحتملة:

تمرُّ غزّةُ بمرحلةٍ مفصليّةٍ بعدَ الحرب، تتأرجحُ فيها بينَ استحقاقاتِ التسويةِ ومتطلّباتِ تجاوزِ آثارِ الكارثة، وإنَّ مستقبلَ القطّاعِ باتَ رهيناً بمدى قُدرةِ الأطرافِ الفلسطينيّةِ على توحيدِ موقفها، وإمكانيةِ ضبطِ السلوكِ الإسرائيلي، ودورِ الوسطاءِ الدوليّين في تثبيتِ الاستقرار، ومنعِ عودةِ التصعيد، وفتحِ مسارٍ فعّالٍ لإعادةِ الإعمار؛ لكنَّ هشاشةَ التوافقِ الفلسطيني، إلى جانبِ تعنُّتِ إسرائيل وتردُّدها في تقديمِ التزاماتٍ واضحة، تفتحُ المجالَ أمامَ عدّةِ سيناريوهاتٍ محتملةٍ للانتقالِ إلى المرحلةِ الثانيةِ من خطةِ ترامب، منها:

### ■ سيناريو الفشل الكامل للخطة:

يُشير هذا السيناريو إلى تعثُّرِ تنفيذِ المرحلةِ الثانيةِ من خطةِ الرئيس الأمريكي ترامب، والتي ترتكزُ على وقفِ الحربِ في غزّةِ من خلالِ نزعِ سلاحِ الفصائلِ الفلسطينيّةِ، وفرضِ نظامِ حكمٍ مدنيٍّ بإشرافٍ دوليٍّ؛ وفي حالِ فشلِ هذا الانتقالِ، فإنَّ المشهدَ مرشَّحٌ للانزلاقِ نحوَ تجددِ العملياتِ العسكريّةِ الإسرائيليّةِ، أو على الأقلِ نحوَ استمرارِ سياسةِ الاستهدافاتِ الجويّةِ المحدّدة، وهو ما يعني بقاءَ حالةِ اللاسلم واللاحرب، وغيابَ الاستقرارِ في قطّاعِ غزّةِ.

من جهةٍ أُخرى، فإنَّ رفضَ القوى الفلسطينية، وعلى رأسها حركةُ حماس، لأيّ تدخُّلٍ دوليٍّ يمسُّ سلاحها أو يفرضُ عليها وصايةً خارجيّةً، يفتحُ البابَ أمامَ صدامٍ مباشرٍ معَ إدارةِ ترامب، التي لوحتُ مرارًا باستخدامِ القوّةِ لنزعِ سلاحِ الحركةِ.

هذا الموقفُ يضعُ عراقيلَ كبيرةً أمامَ تطبيقِ الخطةِ على الأرض، خاصّةً في ظلِّ تردُّدِ الدولِ الإقليميّةِ والدوليّةِ بالمشاركةِ بقواتٍ ميدانيّةٍ؛ خشيةَ الدخولِ في صدامٍ مباشرٍ معَ الفصائلِ المسلّحةِ، وما قد يترتّبُ عليه من تبعاتٍ قانونيّةٍ وشعبيّةٍ، خصوصاً في الدولِ العربيّةِ والإسلاميّةِ. بالتالي، فإنَّ غيابَ الإجماعِ الفلسطيني، ورفضَ الفصائلِ للتجرُّدِ من سلاحها، قد يُفشِلُ الخطةَ برمّتها، ويدفعُ نحوَ مزيدٍ من الفوضى والتدهورِ الأمني والإنساني في غزّةِ.

غيرَ أنّ هذا المسارَ يَنطوي على مخاطرٍ كبيرةٍ بالنسبةِ لحماسِ والفصائلِ، أي في حالِ استخدامِ القوّةِ العسكريّةِ ضدَّ القواتِ الدوليّةِ؛ فستحوّلُ المواجهةُ من معركةٍ معَ الاحتلالِ الإسرائيلي إلى معركةٍ معَ قوَّاتٍ دوليّةٍ متعدّدةِ الجنسياتِ، فتخسرُ غزّةُ والشعبُ الفلسطيني التّعاطفَ الدوليَّ، الثمرةَ الأهمَّ لحربِ غزّةِ، هذا من جهةٍ، ومن جهةٍ أُخرى تتعرّزُ الروايةُ الإسرائيليّةُ التي تصفُ حماسَ والفصائلَ الفلسطينيّةَ بالإرهابِ<sup>(1)</sup>.

(1) حسن، لافي، (24 نوفمبر 2025)، مرجع سابق.

## ■ سيناريو الانتقال المنضبط إلى المرحلة الثانية:

على الرغم من تعدد التحديات التي تعترض تنفيذ المرحلة الثانية من خطة ترامب، إلا أن فُرص تحقيقها ما تزال قائمة، خصوصاً في ظل الإصرار الأمريكي على الإمساك بزمام المبادرة في قطاع غزة، وإنهاء الحرب بشكل كامل؛ وتعود هذه الرغبة إلى اعتباراتٍ سياسية واقتصادية، حيث تسعى إدارة ترامب إلى تحويل ملف إعادة إعمار غزة إلى مدخلٍ لتعزيز نفوذها في المنطقة، وفرض مقاربة جديدة تُعيد تشكيل الشرق الأوسط ضمن توازنات جيوسياسية تضمن أمن إسرائيل، وتحجيم دور الفصائل المسلحة، وفتح المجال أمام تحالفات إقليمية جديدة؛ هذا الإصرار يعكس رغبة واشنطن في فرض تسوية سياسية تُنهي مرحلة الفوضى والنزاع المسلح، وتحوّل غزة إلى نموذجٍ جديدٍ للانخراط الدولي، تحت وصايةٍ أمنية ومدنيّة تضمن مصالحها.

إنّ تزايد الدور الأمريكي في أزمة غزة جاء متزامناً مع ربطٍ غير مُعلنٍ بين جهود واشنطن لفرض الاستقرار الأمني والإداري في القطاع، وبين طموحاتٍ اقتصاديةٍ تسعى شخصيات نافذة في إدارة ترامب إلى تحقيقها عبر مشاريع استثمارية ضخمة. ويظهر هذا التوجّه من خلال إعادة إحياء مقترحاتٍ سابقةٍ مثل مشروع "ريفيرا غزة" أو إقامة ميناءٍ ومنطقةٍ حرّة، ما يعكس رغبةً أمريكيةً في تحويل غزة إلى منطقةٍ نفوذٍ اقتصادي وأمني يخدم مصالح إستراتيجيةٍ أوسع<sup>(1)</sup>.

وفي هذا السياق، تبرز تصريحات الرئيس الأمريكي التي تؤكد على أهميّة الانتقال للمرحلة الثانية من الخطة، حيث ينشط فريقه السياسي والدبلوماسي في جولاتٍ مكوكيّةٍ بين العواصم الإقليمية لضمان حشد الدعم اللازم، وقد عكس لقاءه الأخير مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في فلوريدا حرص الإدارة الأمريكية على الحصول على موافقةٍ صريحةٍ من الحكومة الإسرائيلية، لضمان تنفيذ بنود المرحلة الثانية، خاصّةً ما يتعلّق بوقف العمليات العسكرية، وتهيئة الأرضية السياسية والأمنيّة لإعادة الإعمار.

في المقابل، تُبدي الفصائل الفلسطينية خشيةً حقيقيةً من احتمال عودة الحرب في حال تعرّب الانتقال، ما يدفعها لتأكيد ضرورة المضي قدماً في تنفيذ الخطة، والضغط على إسرائيل للالتزام بها؛ لكنّ هذه الفصائل، رغم قبولها الضمني بالمرحلة الثانية، ما زالت تتحفّظ على بعض تفاصيلها، خصوصاً فيما يتعلّق بملف السلاح ومستقبل الحكم في غزة، وهو ما يجعل نجاح هذه المرحلة رهيناً بقدرة الولايات المتحدة على تقديم ضماناتٍ متوازنةٍ لكلا الطرفين، وتحقيق اختراقٍ سياسي يُجنّب القطاع مزيداً من التصعيد والمعاناة.

(1) الدور المتصاعد لإدارة ترامب في قطاع غزة بين: الوساطة السياسيّة والطموحات الاقتصاديّة، (2025)، رام

الله، مركز الأبحاث الفلسطيني.

ولكن، رغم هذا التقاطع الظاهري في المصلحة بين الأطراف المختلفة، فإنَّ الانتقال إلى المرحلة الثانية ما يزالُ محفوفًا بالمخاطر والتعقيدات؛ فالفصائل الفلسطينية، وعلى رأسها حركة حماس، تُبدي تردُّدًا واضحًا تجاه الشروط المطروحة، خصوصًا تلك المتعلقة بنزع السلاح ووجود قوَّاتٍ دوليَّة، وهو ما تُعتبره أساسًا بثوابت المقاومة وسيادة القرار الوطني، وفي المقابل، تسعى الإدارة الأمريكية لتوظيف هذا الانتقال كمنصَّةٍ لإعادة صياغة الواقع السياسي في غزة، وضمان عدم عودة الفصائل المسلَّحة إلى واجهة المشهد، وبين هذا وذاك، تبقى فرصُ تنفيذِ الخطة مرهونةً بتوفُّر حدٍّ أدنى من التفاهات، وضماناتٍ دوليَّةٍ واضحةٍ تُلبِّي المخاوف الأمنيَّة والسياسيَّة للأطراف كافة، وتفتح المجال أمام إعادة الإعمار ضمن ترتيباتٍ مستقرَّةٍ ومستدامة؛ فنجاح الخطة يتطلَّب مقارنةً سياسيَّةً شاملةً تُعترف بحقوق الفلسطينيين، وتضمن مشاركة جميع الأطراف في بناءٍ حلٍّ سياسي مُستدام.

#### ■ سيناريو الاستمرار في المرحلة الأولى:

في ظلِّ تعدُّر الانتقال السريع إلى المرحلة الثانية من خطة الرئيس ترامب، وصعوبة العودة إلى مربع الحرب لما تحمَّله من تداعيات إنسانيَّة مُدمِّرة؛ يبقى خيارُ البقاء في المرحلة "الانتقالية" لفترةٍ طويلة نسبيًّا هو السيناريو الأقرب للتحقق، ورغم أنَّه يضمن استمرار وقف إطلاق النار وتحسُّنًا نسبيًّا في الوضع الإنساني، إلَّا أنَّ هذا السيناريو يحمل في طيَّاته آثارًا كارثيَّةً على المدى المتوسط والبعيد.

إنَّ الاستمرار في هذه المرحلة يعني بقاء أكثر من مليون فلسطيني في مخيَّمات النزوح دون بُنى تحتيَّة، ولا خدماتٍ صحيَّة وتعليميَّة، وسط انهيار المؤسسات العامَّة، وغياب حلولٍ جذريَّة، وتأخُّر انطلاق مشاريع إعادة الإعمار، كما يُبقي حالة اللايقين قائمًا، ما يُفاقم مشاعر الإحباط، ويوجِّح الرغبة في الهجرة، خاصَّةً لدى فئة الشباب والمهنيين، وهو ما يُهدِّد بحدوث خللٍ ديمغرافي حاد؛ فقد أظهرت بياناتُ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني<sup>(1)</sup> أنَّ قطاعَ غزة فقد خلال الحرب أكثر من 10.7% من سكَّانه، بفعل القتل، والوفاة الطبيعيَّة في ظلِّ غياب الخدمات، والهجرة المستمرة، ما يُنذر بتحوُّلاتٍ اجتماعيَّة واقتصاديَّة قد تُضعف مناعة المجتمع الفلسطيني لعقودٍ قادمة.

ويُعدُّ سيناريو المراوحة في المرحلة الأولى من خطة ترامب أحد أكثر السيناريوهات ترجيحًا في المرحلة الراهنة، وذلك نتيجة مجموعة من العوامل المعقَّدة والمتشابكة؛ فغياب التوافق الداخلي الفلسطيني، واستمرار الانقسام السياسي، خاصَّةً في ظلِّ تمسُّك حركة حماس بسُلطتها في غزة وبسلاحها، ورفضها التخلي عنه دون ضماناتٍ سياسيَّة وأمنيَّة واضحة، يُشكِّل عقبةً جوهريَّةً أمام الانتقال للمرحلة الثانية التي تتطلَّب نزع سلاح الفصائل، وإعادة هيكلة منظومة الحكم في غزة.

(1) لمزيد من المعلومات انظر: [الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء](#).

كما أنّ صعوبة تشكيل قوّةٍ دوليةٍ لحفظ الأمن، في ظلّ التردّد الدولي، وغياب التفاهمات حول طبيعة هذه القوّة ومهامها، يُعزّز من احتمالية بقاء الوضع في مرحلته الانتقالية، إضافةً إلى الأزمات الداخلية التي تعيشها حكومتها نتنياهو، حيثُ تعيش هذه الحكومة على وقع تهديدات أعضاء الائتلاف بتفكيكها، الأمر الذي يحدّ من قدرتها على اتخاذ قراراتٍ مصيريّةٍ تتعلّق بالتنازلات الأمنيّة أو السياسيّة المطلوبة لضمان الدفع قدماً بالخطة.

لكنّ رغم هذه التحديات، تواصل إدارة ترامب ممارسةً ضغوطٍ دبلوماسيةٍ وإقليميةٍ مكثّفةً على جميع الأطراف، مدفوعةً برغبتها في تحقيق إنجازٍ سياسي عبر وقفٍ دائمٍ للحرب، وتأمين بيئة مناسبة لإعادة الإعمار، واستعادة الاستقرار الإقليمي. وقد تُفضي هذه الضغوط إلى دفع الأطراف نحو الانتقال المتأخّر والبطيء للمرحلة الثانية، ولو جاء ذلك دون توافقٍ كامل، أو ضمن تسوية مؤقتة قابلة للتطور لاحقاً.

## خاتمة:

يُمثّل الانتقال إلى المرحلة الثانية من خطة ترامب لوقف الحرب في غزّة تحدياً سياسياً وأمنياً شديداً التعقيد، في ظلّ واقعٍ فلسطيني مُنقسم، ورفضٍ واضحٍ من الفصائل المسلّحة للتخلي عن سلاحها دون ضمانات، إلى جانب تعقيداتٍ إقليميةٍ ودولية، أبرزها غياب التوافق حول تشكيل قوّةٍ دوليةٍ مقبولة، والتردّد الإسرائيلي في تقديم التزامات واضحة، وتُشير الورقة إلى أنّ سيناريو البقاء في المرحلة الانتقاليّة، رغم كلفته الإنسانيّة الباهظة، يظلّ الأكثر ترجيحاً في المدى القريب؛ ومع ذلك، فإنّ الماضي قدماً يتطلّب مقارنةً جديدةً قائمةً على توافقٍ وطني فلسطيني شامل، وضغوطٍ دوليةٍ متوازنة تُعيد الاعتبار للحقوق الفلسطينيّة، وتحوّل مسار الخطة من مجرد هندسةٍ أمنيّةٍ إلى مسارٍ سياسيٍّ شاملٍ ومُستدام.

وتخلص الورقة إلى أنّ المرحلة الثانية من خطة ترامب تبدو شبه متوقفةٍ أمام انسدادٍ سياسيٍّ داخلي، وتوازناتٍ إقليميةٍ ودوليةٍ متغيّرة، ما لم يُعاد تشكيلُ مقارنةٍ جديدةٍ تراعي حقوق الشعب الفلسطيني، وتُستند إلى توافقٍ وطنيٍّ شامل، يضمن سلاماً حقيقياً ومُستداماً.

في جميع الأحوال، فإنّ استمرار غيابٍ مقارنةٍ دوليةٍ عادلة، تتعامل مع جذور الصراع، وتُعترف بالحقوق الفلسطينيّة، سيُبقي كلّ هذه السيناريوهات في دائرة الأزمات، ويؤجّل إمكانية الوصول إلى حلٍّ سياسيٍّ شاملٍ ومُستدام.